الادارة الرومانية فى مصر بين التقليد والتجديد*

بقلم / فاروق حافظ القاضى

على مدى سنوات طويلة منذ بداية الدراسات الوثائقية لتاريخ مصر تحت حكم الرومان ، سادت بين الدارسين فكرة عامة مؤداها انه فى خلال القرون الثلاثة من بدء الاحتلال الرومانى فى عام ٣٠ قبل الميلاد حتى اصلاحات الامبراطور دقلديانوس Diocletianus فى خواتيم القرن الثالث الميلادى ، لم تكن النظم الرومانية الا استمرارا لنظم البطالمة ، بحيث أن دخول مصر فى حوزة الرومان لم يكن يعنى سوى أن البلاد استبدلت سيدا رومانيا بسيد مقدونى ، أو أن الأمر لم يتعد انتقال حكم مصر من أسرة حاكمة الى أخرى على ماكان الحال يجرى عليه فى تاريخ مصر الفراعنة ، وعلى ما يوحى به مضمون عبارة الأستاذ ميلن Milne المأثورة (١) فى هذا الخصوص .

غير أنه بتتابع نشر الوثائق خاصة ابان ربع القرن الاخير وظهور دراسات عديدة قانونية وادارية واقتصادية واجتماعية قائمة على هذه الوثائق ، تغيرت هذه الفكرة العامة ، وأصبحت مقولة " الاستمرارية المطلقة " غير مقبولة فى جملتها ، وبدرجة أكبر فى كثير من تفاصيلها . والواقع ان الذى طرح طرحا منهجيا فكرةاعادة النظر فى قضية "الاستمرارية "المطلقة فى أوضاع مصر العامةفى خلال العصر البطلمى والشطر الاول من العصر الرومانى كان الاستاذ نفتالى لويس ببحث له معروف ألقاه فى المؤتمر الثانى عشر لعلم البردى فى تورنتو عام ١٩٧٠ ، ونبه فيه الى ما أدخله الرومان على نظم الحكم والادارة والقضاء والسياسة الاقتصادية والاجتماعية فى مصر من تغييرات جذرية تفوق كثيرا ما سبق أن لاحظه الدارسون على السطح من مظاهر " الاستمرار "(٢) . وقد اتجه عدد من البحوث فى ذلك الوقت الىتطوير فكرة " لويس" فى مجالات شتى كان منها بالطبع مجال النظم الادارية . وأخذ استخدام تعبيرات " الاتصال" "والاستمرار " يقل ليقترح بدلا منها تعبيرات التأثر والاقتباس . وازاء ما أصبح واضحا من أن

---

* ألقى ملخص هذا البحث فى ندوة "الادارة فى مصر عبر العصور" التى عقدتها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية فى عام ١٩٨٧ .

(1) A Hist.of Egypt., under Roman Rule, (London 1924) P.120

(2) N.Lewis, "Greco-Roman Egypt" Fact or Fiction? Proc. International XII Cong. Pap., Toronto, 1970, PP 3-14.

الرومان فى مصر كانوا فى نظامهم الادارى أكثر من مجرد متلقين او متقبلين لأداة حكم رأوا أنها كفيلة بتحقيق أهدافهم من مصر اذا ما ردوها الى سابق عهدها من الإحكام وكفاءة الاداء ، فقد أصبح الاولى ان يكون طرح السؤال فى المقارنة بين نظمهم ونظم أسلافهم هو : أى النظم الادارية البطلمية بقى ، وما العوامل التى أوجبت بقاءه ؟ ، وأى النظم اسقطها الرومان او عدلوها او ابتكروها ابتكارا ، وما منطلقاتهم السياسية او القانونية أو أهدافهم العملية من وراء كلما صنعوه ؟

وفى سبيل مزيد من تحديد معنى كلمة " التقليد" فى هذه الدراسة ، تحسن الاشارة الى أن الكلمة لا تعنى فقط ما نسج الرومان فيه على منوال البطالمة ، بل تشمل أمورا باتت مقررة فى مبادىء الادارة المصرية منذ أقدم العصور الفرعونية فى ظل الحكم المركزى ، ويمكن تتبع استمرارها فى عهد سيطرة الفرس ونظم الاسكندر الاكبر التى ارتضاها على عجل للبلاد ابان الفترة القصيرة التى مكثها فيها ، ثم نظم خلفائه البطالمة من بعده • ونورد هنا أشهر مثال لذلك ، وهو مبدأ التقسيم الادارى الى أقسام عرفها الاغريق باسم " النومات" νομοί أى الاقاليم وعرفتها مصر المعاصرة باسم المديريات او المحافظات • ونحن هنا ازاء وضع تقليدى فرض نفسه من قبل الرومان على البطالمة ، ولم يكن للرومان عنه مندوحة للتصرف بتغييره أو الابتكار فيه • فاذا عمدنا فى سياق المقارنة بين مستويات " التقليد" الى مظهر آخر من الاستمرار وهو مبدأ اجراء الاحصاء السكانى مثلا ، وجدنا واحدا من الانظمة يرجع ايضا الى العصور الفرعونية : وذلك أمر طبيعى لأن الحياة الاقتصادية فى أى بلد متطور النظم لا تستغنى عن الاحصاء.ونحن نعلم أنه الى جانب تعداد الاملاك من أموال وأراض وماشية ، وهو ما أجرته حكومات الفراعنة المركزية كل عامين فى أول الامر ثم سنويا بعد ذلك ،وصلتنا اشارات عن احصاءات للافراد أجريت فى أوقات معينة وان لم تكن دورات منظمة (1) • وقد استخدم البطالمة بالطبع أسلوب الاحصاء السكانى وأخضعوه لدورة منتظمة • وتبنى الرومان ذلك الاسلوب

---

(1) Hombert & Préaux, Recherches sur Le recensement dans l'Egypt romaine (= P. Lugd. Bat.V), PP. 4-44; Herodotus, II 177;Diod. Sic.I 31.

- وما كان لهم الا أن يفعلوا ذلك - لكنهم أجروا فيه من التعديلات ، وابتكروا له من الوسائل ما يناسب سياستهم الضريبية في مصر ، خاصة فيما يتعلق بجباية ضريبة الرأس التى أصبحت اللفظة السائدة الدالة عليها هى اللفظة نفسها التى تعنى عملية الاحصاء وهى λαογραφία وتحددت دورة الاحصاء بأربعة عشر عاما ، ومن المعلوم أن سن الرابعة عشرة هى السن التى حددتها الحكومة ليبدأ الذكور عندها فى أداء هذه الضريبة .

بيد أنه اذا كان اجراء الاحصاء فى مصر قديما قدم العصور الفرعونية ، فان الرومان عرفوه أيضا فى بلادهم فى نظمهم الجمهورية قبل استيلائهم على مصر بنحو أربعة قرون ، حيث كانت تجرى الاحصاءات عندهم كل خمسة أعوام . وكانت مهمة القنصوريين Censores وهما الموظفان القائمان على العملية هى تسجيل كل المواطنين الرومان وممتلكاتهم وتقسيمهم تبعا لمقدار الثروة الى فئات وإدراجهم فيما يسمى بالمئينات Centuriae التى قام عليها نظام تعبئة الجيش الرومانى . كذلك كان من مهامهما فحص قوائم الاحصاء ومعاقبة من أدلى ببيانات غير صحيحة أدت الى تسجيله فى فئة أدنى من تلك التى توهله لها ثروته . وهنا نلمح أمرين: الاول هو استخدام الاحصاء لادراج الفرد فى فئة اجتماعية محددة ، وهو ما سنرى أنه هدف الاحصاء الرئيسى فى مصر فى عصر الرومان ، والثانى هو تلك النزعة الرومانية الباكرة والمأثورة حقا الى تقنين النظم وما يستدعيه من تحديد العقوبة على من يخالف النظام وهى نزعة كان لابد أن تضفى طابعا خاصا على نظم الرومان فى مصر (١) ، وسنرى أنها كانت من غير شك عاملا من عوامل الرغبة في التجديد فى تلك النظم . وأوغسطس ، أول أباطرة الرومان ، ومن صاغ لمصر نظمها ورسم مسار سياسة خلفائه ازاءها ، كان قد أعاد الاهتمام بالاحصاء بعد أن أهمل على نحو ما فى القرن الاخير من تاريخ الجمهورية الرومانية ، حيث ذكر لنا فى سجل أعماله المشهور " بنصب أنقرة " monumentum Ancyranum أنه قام باجراء ثلاثة احصاءات للمواطنين

---

(١) يلاحظ أنه فرضت عقوبات شديدة على من يدلى بمعلومات خاطئة عند اجراء الاحصاء فى مصر تحت حكم الرومان وورد نص هذه العقوبات فى ست مواد متتالية فى وثيقة ديوان الحساب الخاص (P. Gnom. Ars.-58-63) idios logos

الرومـــان (١) • ويبدو أنه اتبع قواعد احصائية جديدة ودقيقة فى أنحاء الامبراطورية بدليل ما نلاحظه فى الوثيقة المذكورة من تزايد مطرد فى عدد هؤلاء المواطنين من الاحصـــاء الاول فى عام ٢٨ ق•م الى الثانى فى عام ٨ ق•م ، الى الثالث فى عام ١٤ م • وفيمـــا يتعلق بالولايات، فان جباية الضرائب كانت تقتضى تجميع معلومات وافية ومضبوطـــة عن سكان كل ولاية ووضع كل منهم القانونى ومقدار ممتلكاتهم ومصدرها • ولم يكن ذلـــك ممكنا الا بإجراء احصاء مشابه - وان كان متميزا - لذلك الاحصاء الذى اجراه اوغسطس بنفسه لعدد المواطنين الرومان اعتبارا من عام ٢٨ ق•م فكانت صيغة دورة الاربعة عشرا (٢) عاما التى سبقت الاشارة اليها وما صاحبها من ابتكار اجراءات ادارية أهمها : فحـــص مستندات الفئات الممتازة ἐπίκρισις ، واشهار المواليد - ὑπομνήματα - κατ' ἐπιγενήσεως .

هكذا سقنا مثلين من أمثلة "التقليد" أو الوضع التقليدى الذى فرض نفســـه فرضا • فأما المثل الاول وهو مبدأ التقسيم الادارى الى نومات (أقاليم)، فمـــــا دونها من توبارخيات (مراكز) ثم ما دونها من (كومات) قرى، فتقليد فرضته طبيعـــة مصر ورسخته ، فلم يكن امام الرومان مجال لاعادة النظر فيه قط • وأما مبدأ اجـــراء عملية الاحصاء فتقليد فرض نفسه بطبيعته ، لكن الرومان أعملوا فيه فكرهم القانونـــى وربطوا ربطا عضويا بينه وبين أجزاء أداء حكمهم تحقيقا لاهداف عملية لهم فى مصر ، ومن ثم كان تجديدهم فيه من حيث الاجراءات الادارية التى الحقوها به •

ولعل توضيح هذين المثلين بما فيهما من اختلاف يفضى بنا بشكل طبيعى الـــى تلمس العامل الاساسى الذى اوجد قدرا كبيرا من الاستمرارية بين نظم البطالمة ونظـــم الرومان فى مصر ، ثم النظر بعد ذلك فى عوامل التجديد والابتكار • فأما عامل الاستمـــرار

---

(١) (1) Mon. Anc., 8.

(٢) كان "والاس" قد ذهب الى أن دورة الاربعة عشر عاما ترجع الى أيام البطالمـــة (عام ٢٢٠ ق•م فى عهد بطلميوس الرابع) Wallace, Census and the Poll tax under de Ptolemies. Am. Journ. Philol., 59 (1938), PP 342-3180.

وقد ناقشت برليو وهومبير هذا الرأى مناقشة طويلة ودحضاه بأدلة مقنعة منهـــا أنه لا يتفق مع حساب سنوات الاحصاءات المتوالية اذا ما رجعنا القهقرى اربعـــة عشر عاما فأربعة عشر عاما منذ عام ٩/١٠ ق•م وهو العام الذى ثبت أن الرومـــان اجروا فيه أول احصاء لهم فى مصر على دورة الاربعة عشر عاما، وهو لا ينضبط مـــع

==

الاساسي، فهو فيما نرى ذلك التشابه الكبير بين أهداف السياسة الاقتصادية لكل من البطالمة والرومان ، وهو ما أدى الى توظيف نظم الادارة عند كلّ منهم وتوجيهها الى غاية واحدة هى تحقيق اكبر دخل ممكن من طاقة مصر الانتاجية لصالح الحكم ، والتحكم فى موارد الانتاج الى آخر حبة فى صومعة الغلال كما يقال • وكان البطالمة قد أوجدوا أداة حكم منظمة تنظيما علميا دقيقا اكتملت على أيام بطلميوس الثانى (فيلادلفوس) وأثبتت نجاحها فى أداء عملها على نحو حقق أهداف هذا الملك الاقتصادية وأهداف خلفائه من بعده • وليس من شك فى أن هذه الأداة كانت تحمل ميراثا من مصر القديمة ، لكنها اصبحت عند اكتمالها اغريقية قلبا وقالبا ، وهى من ناحية أخرى قد صارت الى شىء من الضعف والتراخى فى أواخر أيام البطالمة ، وان جاء هذا الضعف نتيجة لضعف السلطة المركزية ذاتها وليس نتيجة لعيب ذاتى فيها •

وقد وجد الرومان تجربة البطالمة فى الحكم ماثلة أمامهم • وكان أوغسطس يعلم من غير شك ما نجحت أداة حكمهم فيه من تحقيق الهدف الاقتصادى الذى لم يكن هو يسعى الى سواه وهو تنمية موارد الانتاج واستغلالها بأكبر قدر ممكن • وهذا الهدف تبينه بجلاء بل تفضحه مصادرنا الادبية والوثائقية على حد سواء (١) ، مثلما تثبته ممارسات الرومان لسياستهم الاقتصادية والاجتماعية فى مصر • وهكذا كان أوغسطس يستطيع أن يتقبل أداة الحكم البطلمية ، لكن كان عليه أن يشدد قبضتها التى تراخت ، فكان أن دفع الجهاز البطلمى الذى كان فى الاصل بيروقراطيا دفعه الى مزيد من البيروقراطية بلغ حد التطرف • ومن ناحية أخرى فانه ازاء ما أشرنا اليه من قبل

== ما نعرف من اجراء احصاء بطلمى فى عام ٢٤٠ ق•م

(١) تشير الى ذلك المقادير الكبيرة من الجزية العينية والنقدية التى كانت ترد الى روما من مصر• فقد بلغ مقدار القمح السنوى فى عهد اوغسطس عشرين مليون موديوس Aurelius Victor, Epitome, I, 6 وهو ما يعادل ستة ملايين أردب • ويذكر المؤرخ يوسف انه الى جانب الجزية النقدية كانت مصر تمد روما بما يكفى استهلاكها من القمح اربعة شهور Joseph., Jewish War, 11, 386 • ونحن نتصور ان هذا كان يزيد على الرقم المذكور لعهد أوغسطس بعد أن ارتفعت إنتاجية الارض المصرية بفضل اصلاح نظام الرى •أما عن الجزية النقدية فلدينا رقم من عهد الامبراطور فسبسيان وهو ١٢٠ مليون دينار رومانى سنويا . راجع : Johnson, Roman Egypt pp. 481-2 ; Frank On Augustus and the Aerarium, J.R.S. VI 11 (1933) pp.147-148.
==

من أن هذا الجهاز كان اغريقيا من حيث شكله وروحه معا ، فقد كان طبيعيا أن لاتوافق بعض الاوضاع فيه ما ألفه الرومان فى نظمهم عن وضع الوظيفة العامة مثلا وطبيعتها وسلطة شاغلها ومدة شغلها لاختلاف الروح الاغريقية عن الروح الرومانية فى هذا الخصوص. ومن هنا كان اجراء بعض التعديلات التى يمكن أن نقول عنها انها استهدفت "رومنة" أداة الحكم . لكن هذه الرومنة لم تكن مقصودة لذاتها من باب استعلاء الرومان بوصفهم فاتحون فحسبنا ان نعلم أن الرومان لم يقوموا مثلا بمحاولة لتغيير لغة الادارة اليونانية الى لغتهم اللاتينية ، وهم فى الواقع لم يفعلوا ذلك فى مصر او فى غيرها من الولايات الشرقية التى كانت اليونانية سائدة فيها . كما ان الملاحظ أن الرومان - كقاعدة عامة - لم يعمدوا فى أى من البلاد التى احتلوها الى تغيير نظام حكم قائم تغييرا جذريا طالما كان هذا النظام يجرى على مستوى أداء طيب . انما كانت " الرومنة " تعبيرا تلقائيا وعمليا فى الوقت نفسه عن خصائص العقلية الرومانية فى نزعتها الى تقنين كل شىء .

وثمة عامل آخر أحدث تغييرا فى أسلوب الادارة فى مصر على المستوى المحلى فى الاقليم وأدى الى قيام نظام مزدوج للوظائف ، وهذا العامل هو رغبة الرومان فى التخفف من أعباء الحكم . فالى جانب تلك الوظائف التى تمثل السلطة المركزية على مستوى الاقليم والتى كان اصحابها يتقاضون عنها مرتبات من الخزانة ، مثل وظيفة

== ويقرر تاكيتوس (Taciutus Hist. I, 11) أن مصر بلد مثير للشغب لكنه مصدر أساسى للدخل ، ويذكر فيلون (Phil.In Flac.,16) أن والى مصر Praefectus كان يقضى الجانب الاكبر من وقته كل عام فى مراجعة حسابات الاقاليم وتفقدها . وأخيرا وليس آخرا نذكر الوثيقة المشهورة P.Gnomom الخاصة بلائحة ديوان الحساب الخاص idios logos والتى يحس دارسها بالدهشة والعجب لتلك التدابير والاجراءات والقوانين التى استهدفت كما ذكرنا من قبل الدخل النقدى حتى آخر دراخمة والدخل العينى حتى آخر ضاع من القمح ، ولا غرو ، ففى بعض اوامر ولاة مصر ورد ذكر الخزانة بتعبير له مغزاه هو أنها " شىء بالغ القداسة ... ἐροτάτου ταμίου. " Cf. P.Tebt. 288.

مدير الاقليم Strategos والكاتب الملكى Basilicos Grammateus
أنشأ الرومان عددا من الوظائف البلدية الشرقية التى عرفت فى المصطلح اليونانى بـ archai وفى المصطلح اللاتينى بـ honores وكان القصد منها القيام بأعباء الاشراف على ما تتطلبه حياة الجماعات الاغريقية فى عاصمة الاقليم فى مجالات التعليم والتموين ورعاية الشباب والحياة الاجتماعية والدينية ، ومن هذه الوظائف وظيفة مدير معهد التربية Gymnasiarchos والمشرف على شئون الشباب exegetes ومدير التعليم Cosmetes وما الى ذلك (١) وكانت هذه الوظائف كما تدل عليها صفتها شرفية ، بل كانت تقتضى ممن يتولاها الانفاق على مقتضياتها من دخله الخاص . ولقد وجد بعض هذه الوظائف فى عصر البطالمة بين الاغريق الذين انتشروا فى أقاليم مصر فى خارج المدن الاغريقية ، الاسكندرية ونقراطيس وبطوليميس ، لكن الرومان زادوا عليها وظائف اقتبسوها من نظم المدن الاغريقية وحولوا هذه وتلك جميعا الى وظائف منتظمة لكل منها اختصاص ومسئوليات ، وفى الوقت نفسه فان سياستهم الاجتماعية بكل ما ابتكروه لها من اجراءات مكملة للاحصاء السكانى (مثل عملية فحص مستندات الفئات الممتازة واشهارات المواليد وما اليها ، قد استهدفت ضمن ما استهدفت تقوية فئات الاغريق او حتى المتأغرقين لتكون معينا بمدهم بالافراد القادرين على تولى هذه الوظائف . ولقد بدأ الحكم الرومانى فى مصر وسكان عواصم الاقاليم يتنافسون لنيل شرف تولى هذه الوظائف ، وان تبدل الحال غير الحال بعد ذلك ، وكان من الممكن لهذه الوظائف الشرفية ان تمضى بمصر تحت حكم الرومان قدما فى طريق التطور الى نظام الحكم المحلى الكامل على نمط الـ municipia الرومانية فى ولايات الغرب ، لولا أن الهدف هنا لم يكن منح مزيد من الاستقلالية فى الحكم المحلى وانما التخفف من أعباء الحكم بالقائها على عاتق الاهالى .

---

(١) عن هذه الوظائف راجع :
Jouguet, Le Vie Manicipale dans l'Egypte Romaine (Paris 1911), pp. 315-342.

وأخيرا نشير الى عامل أثر فى النظم الرومانية الاولى التى صاغها اوغسطس لولاية مصر ولو بشكل عام ، وهو ظروف الصراع الذى سبق استيلاءه عليها • لقد أورث هذا الصراع الرومان شعورا بالخوف من احتمالات ضياع هذه الولاية الغنية الحساسة من أيديهم • وجسم هذا الشعور ادراكهم لتلك الحقيقة التى عبر عنها مؤرخهم تاكيتوس وهى أن مصر بلد يسهل الدفاع عنه على من قد يخرج به عن سلطان الدولة الرومانية (1) ، بحيث يصبح من العسير على روما استردادها • وقد ألقى هذا الشعور بظله على تنظيمات اوغسطس ومنها التنظيمات الادارية ، فكانت تلك التدابير الاستثنائية فى النظم التى أثارت تلك القضية الخلافية بين الباحثين حول وضع مصر الخاص بين ولايات الامبراطورية وهى قضية لاتزال بعض الاقلام تتناولها بين حين وآخر •

ونمضى الان مضيا سريعا عبر بعض مظاهر الادارة الرومانية فى مصر لنرصد اهم ما بقى من تراث الماضى وأهم ما استحدث •

أولا : ابقى الرومان بالطبع على تقسيم البلاد اداريا الى اقاليم ، لكنهم اجروا بعض التعديلات من قبيل ضم اقليمين فى اقليم واحد ، او انشاء اقاليم جديدة خاصة فى غرب الدلتا والصحراء الغربية ، أو إحياء اسم قديم لاقليم كان البطالمة قد غيروه ، غير أن من الصعب ان نقدر حجم هذه التعديلات لاننا لا نملك سجلا كاملا لاسماء الاقاليم فى أواخر أيام البطالمة على غرار القائمة التى نستخلصها من وثيقة الدخل التى ترجع الى عهد بطلميوس الثانى ، كما أن اقدم ما لدينا من مصادر عن أقاليم مصر تحت الحكم الرومانى وهو الكاتب بلينى Plinius فهو ملىء بالخلط والاخطاء • وايا ماكان الامر فان عدد الاقاليم ظل مقاربا للعدد فى العصر البطلمى وقد اقتبس الرومان عن البطالمة مبدأ اقامة حاكم عام لمنطقة تضم عدة أقاليم ويحمل اسم ἐπιστράτηγος ، وهو ما طبقه البطالمة بالنسبة الى اقليم طيبة ، فقسموا مصر الى ثلاث مناطق على كل منها حاكم

---

(1) Tacitus, Ann. II 59-4.

عام حمل اللقب البطلمى نفسه ، وهذه المناطق هى منطقة طيبة وتقابل مصر العليا ، ومنطقة الاقاليم السبعة وأرسينوى وتقابل مصر الوسطى تقريبا ، والدلتا . غير اننا نفتقر الى تحديدات موءكدة لهذه المناطق لان المعلومات غير موكدة عن الحدود الشمالية لمنطقة طيبة ، كما أن هناك احتمالات لان تكون الدلتا قد قسمت منطقتين وهو ما توحى به برديه من اوكسيرينخوس ذكرت أقاليم شرق الدلتا منفصلة عن أقاليم غربها . (١)

ثانيا : وأما فى مجال وظائف السلطة المركزية سواءعلى مستوى البلاد بعمومها او على مستوى الادارة المحلية ، فان من البديهى أن تختفى وظائف قديمة لتحل محلها اخرى او لتوزع اختصاصاتها على عدة وظائف فكان ان فقدت الوظيفة القديمة علة وجودها . ومن هذه الوظائف وظيفة قضاة المصريين Laokritai التى آلت اختصاصاتها الى الرجل الثانى بعد الوالى فى الحكومة المركزية وهو الـ Dikaiodotes (أو اليوريديكوس iuridicus باللاتينية) ومنها أيضا وظيفة الـ epistates

من ناحية ثانية هناك من الوظائف مابقى ، أو بقيت اسماؤها بمعنى أدق اذ أن ما اسند اليها من اختصاصات أصبح يتمشى مع طبيعة الحكم الجديد :

فكل من حاكم عام المنطقة الادارية epistrategos ومدير الاقليم الواحد Strategos ظل يحكم فى نطاق المنطقة اوالاقليم لكنهما كليهما جردا من السلطة العسكرية بحيث اصبحا حاكمين مدنيين تماما .

والديويكتيس او وزير المالية الذى رفعته اختصاصاته المهمة فى أيام البطالمة الى

---

(1) A.H.M. Jones, The Lands of the Eastern Roman Provinces (Oxford 1971) pp. 312 - 314.

مكانة تشبه نائب الملك ، قلت أهميته وتقلصت اختصاصاته حتى فاقتها وتقدمت عليها اختصاصات وظيفة الاديوس لوجوس أو مدير ديوان الحساب الخاص وهى وظيفة كان شاغلها فى العصر البطلمى مرءوسا للديويكتيس • ويمكن ان يقال مثل هذا عن وظيفة الاويكونوموس والنومارخيس والخريماتستيس •

كل هذه امور كان لابد ان تقع طبقا لما كان يقتضيه تغيير الحكم واقامة سلطة الوالى التى ضمت العديد والعديد من الصلاحيات• غير أن الاهم من ذلك حقا هو الاشارة الى التغيير الجذرى الذى حدث فى طبيعة الوظائف او الخدمة الوظيفية • وهو ما يلاحظ على وجه الخصوص فى نظام "الخدمات الالزامية λειτουργια " • ولقد وجد هذا المصطلح فى العصر البطلمى ليدل على أعمال بعينها من الخدمة الجبرية لصالح الملك فى مجالات العمل الزراعى والنقل وايواء الجند ، لكن مدلول هذا النوع من الخدمة تغير فى العصر الرومانى من الوجهتين الكمية والكيفية فى آن معا • ذلك أن حجم هذه الخدمات تضاعف مرات، وفى مقابل ست وظائف نملك عنها قرائن فى مجال الخدمة الالزامية فى المدن الاغريقية او فى مجتمعات الاغريق فى الاقاليم نجد عدد هذه الوظائف يربو على المائة فى العصر الرومانى (١) • ومن ناحية أخرى فاننا نرى من وراء فكرة الخدمات الالزامية فى العصر البطلمى نظاما عرفته "المدينة الاغريقية" ، حيث كان هناك مبدأ القاء عبء بعض الاعمال العامة على عاتق بعض المواطنين القادرين على النهوض بها والانفاق عليها من دخلهم الخاص أما فى العصر الرومانى فقد تغيرت الفكرة أساسا ، وأصبحنا امام شبكة من وظائف الخدمة الالزامية تشمل ولاية مصر كلها وتمتد الى أصغر وحدة فى الادارة المحلية ، ولها صفة الاستمرار مع السماح بأى قدر من التعديل اذا بدأ فى وقت من الاوقات مطلوبا من اجل الحفاظ على سلاسة الاداء عند حدوث التغيرات الاقتصادية او الاجتماعية (٢) • وهكذا تحولت وظائف بطلمية كثيرة كان شاغلوها يتقاضون مرتبات منتظمة الى خدمة

---

(1) N. Lewis, Op.Cit., PP 7-8 •

(2) Ibidem. The Compulsory Public services of Roman Egypt (= Papyrolgica Florentina, Vol. XI), III.

اجبارية وطرأ على مهام الوظيفة واختصاصاتها تغييرات جوهرية لتتناسق فى داخل الجهاز العام الذى أعيدت صياغته والذى اكتسب طابعا بيروقراطيا بالغ الدقة والصرامة فى الوقت نفسه •

ولعل من أبرز خصائص البيروقراطية الرومانية فى مصر تلك العناية الفائقة بتدوين كل شىء وتوثيقه وحفظه فى سجلات لتحقيق ضبط الاوضاع القانونية للسكان والتغيرات التى تطرأ على ممتلكات الافراد وقدرتهم المالية التى توهلهم للاضطلاع بعب ء الخدمات الالزامية وما اليها • وليس أدل على تلك العناية من تلك الوثيقة الطريفة رقم ٣١ من برديات استراسبورج وترجع الى عام ١٩٤م (١) وفيها نرى شخصا يشغل وظيفة الكاتب الملكى ويقوم فى وقت تحرير الوثيقة الى جانب وظيفته بمهام مدير الاقليم موقتا ، وهو يكتب بصفة كونه مدير اقليم الى نفسه بصفته كاتبا ملكيا يطلب الاهتمام بارسال التقارير الشهرية المتعلقة بحصة الاقليم من القمح المرسل الى روما •

ولحفظ تلك الكميات الهائلة من الوثائق والسجلات التى اقتضها الاغراض الادارية أقام الرومان سلسلة من دور المحفوظات فاقت بكثير تلك التى نراها فى عصر البطالمة ، وحملت اسماء متعددة ، متدرجة من القرية حتى عاصمة السلطة المركزية فى الاسكندرية وأفردت الادارة لكل منها موظفين مختصين : فمن الجرافيون γραφεῖον على مستوى القرية والمركز (ويشرف عليها النوموجرافوس νομογράφος (٢) ، الى دار المحفوظات العامة βιβλιοθήκη δημοσίων λόγων على مستوى عاصمة الاقليم ويشرف عليها الاجورانوموس • وقد تفرعت عن هذه الدار دار أخرى لحفظ سجلات الممتلكات من اراض وعقار وعبيد عرفت باسم βιβλιοθήκη ἐγκτήσεων وقد انشئت فيما بين عامى ٦٤، ٦٧م واصبح يشرف على الدارين موظفان حمل كل منهما لقب امين المحفوظات βιβλιοφύλαξ ، واختصت الدار

---

(1) P. Strass, 31

(٢) يرد لقبه أيضا تحت اسم ὑπομνηματογράφος ونذكر مثالا لتلك الدار فى قرية تبتونيس باقليم ارسينوى حيث نجد لهذا الموظف مساعدين لنسخ "مستخلصات" من الوثائق لطالبيها ، راجع:

R.H. Pierce Grapheion, Catalogue and library in Roman Egypt Symb. Osl, 43 (1968), pp. 69-70.

القديمة بحفظ الوثائق العامة الرسمية الحكومية ، وأصبح هناك قسمان أحدهما يختص بالوثائق الاغريقية وعرف باسم ἀγορανομεῖον والثاني بالوثائق الديموطيقية وعرف باسم Μνημονεῖον فاذا بلغنا العاصمة المركزية في الاسكندرية وجدنا دار محفوظات مركزية عرفت باسم Καταλόγειον ويشرف عليها موظف له صفة قضائية ويحمل اسم ἀρχιδικαστής وهو لقب انحدر الى الرومان من عصر البطالمة غير أنه كان في ذلك العصر يتولى وظيفة أرفع بكثير هي وظيفة كبير القضاة أو وزير العدل . ومن هذه تفرعت دار يبدو أنها انشئت في عهد الامبراطور هادريان وحملت اسمه Ἀδριανεῖον على حين عرفت القديمة باسم Ναυεῖον . وينبغي أن نضيف الى هذا أخيرا دار الوثائق الخاصة بوالي مصر في مدينة الاسكندرية وقد ورد ذكر هذه تحت اسم (١) Ὑπομνηματικὴ Βιβλιοθήκη وكانت بالطبع هي أعلى مستوى من حيث نوعية السجلات المحفوظة فيها .

وتبقى في الحديث نقطة أخيرة تتعلق بلغة الادارة . لقد كانت اللغة اليونانية هي لغة البلاد الرسمية منذ بداية العصر البطلمي . وقد أقر الرومان هذا الوضع ، فكانت القرارات والمراسيم والأوامر تصدر جميعا باللغة اليونانية ، بل انه حتى خطابات الاباطرة الى الولاة وبياناتهم التي كانت تكتب أصلا باللاتينية كانت تنشر في العاصمة مترجمة الى اليونانية . ولم يجر استخدام اللاتينية الا في حالات قليلة هي على سبيل الحصر : الوثائق الخاصة بالمواطنين الرومان Cives Romani في داخل اطار القانون المدني Ius Civile وقرارات الادارة المركزية حين تكون متعلقة بالجيش الروماني ، وأخيرا اللغة الرسمية للجيش الروماني ذاته . وقد ظل هذا الوضع قائما في مصر حتى أيام دقلديانوس الذي صدر في عهده قرار بأن تصبح اللاتينية لغة رسمية في جميع ولايات الامبراطورية حتى تلك التي كانت اليونانية تحتل فيها هذه المكانة . وازاء الضعف الشديد لتيار اللاتينية في مصر قبل دقلديانوس بالرغم من أن الرومان الفاتحين كانوا يملكون الوسائل لالباس أداة حكمهم في مصر ثوبا لاتينيا ، فقد نظر البعض ، الى

(1) W.E.H. Cockle, State Archives in Yraeco-Roman Egypt, J.E.A. 70 (1984), PP. 110-118.

هذه الحقيقة على أنها شاهد على تفضيل أوغسطس وخلفائه لمبدأ الاستمرار والمواصلة على مبدأ فصم التقاليد البطلمية في مجال الادارة. ومن هؤلاء من رتب على رأيه هذا رأيا آخر ، هو أن ولاية مصر تمثل في هذا وضعا استثنائيا بين ولايات روما الشرقية . فاذا استندنا الى هذا الرأى الأخير بدا لنا الرومان متسامحين تسامحا خاصا في مصر بما يجعلهم أميل الى التقليد منهم الى التجديد .

غير أن دراسة المتاح من القرائن للمقارنة بين وضع اللغة اللاتينية في مصر ووضعها في الولايات الشرقية لا تشير الى فروق ذات أهمية من حيث الانتشار سواء في مجال الادارة او مجال الاستخدام العام(١). والأمر الذى يبدو واضحا ، ان الرومان على مستوى ولايات الامبراطورية كلها ، لم يتدخلوا بسياسة لغوية ان صح هذا التعبير لفرض وضع لغوى بعينه على السكان غير المتمتعين بحقوق المواطنة الرومانية ، ففي حين كان على المواطنين الرومان أن يستخدموا اللاتينية في الوثائق التي كانت تحرر في اطار القانون المدني الروماني . وكان ابقاء الرومان على اليونانية لغة للادارة تسليما بأمر واقع كان من الصعب تغييره في الولايات الشرقية . والدليل على ذلك أنه حتى عندما تقرر أن تكون اللغة اللاتينية هي اللغة الرسمية الوحيدة منذ أيام دقلديانوس باعتبار ذلك وسيلة من وسائل توحيد النظام الادارى في الامبراطورية وتبسيطه لتحقيق تابط أجزائها ، لم يترتب على هذا القرار الا تغيير طفيف انعكس في الوثائق في اطارها الخارجي فحسب ، ونعني عنوان الوثيقة وتاريخها وموضوعها وملاحظات الحاكم أحيانا ، أما أقوال الطرفين في قضية ما وأقوال الشهود والقضاة فكانت كلها تكتب باللغة اليونانية .

---

(1) J. Kaimio, Latin in Roman Egypt, Actes du XV=Cong. Intern. Pop., Brux. 1979, PP. 30-32.